البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية -الروسية بعد انتهاء الحرب الباردة ١٩٩٢- ٢٠٠٨

د. لقمان عمر محمود النعيمي

أستاذ مساعد/ مدير مركز الدراسات الاقليمية/ جامعة الموصل

dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

تاريخ استلام البحث١٥/٤/٢٠١٨ تاريخ قبول النشر ٥/٦/٢٠١٨

مستخلص البحث

يتناول البحث البعد الامني والعسكري في العلاقات التركية–الروسية خلال المدة بين ١٩٩٢–٢٠٠٨، فبعد انتهاء الحرب الباردة منذ بداية عقد التسعينيات من القرن العشرين أجبرت الدولتان على الدخول في التَعَاوُن والتَعَايُش السلمي في منطقة أوراسيا وفي هذا الإطار سيحلل البحث البعد الأمني في العلاقات التركية–الروسية بعد الحرب الباردة. أولاً، سيحاول البحث استكشاف التعاون العسكري والتقني بين الدولتين واستكشاف التعاون العسكري والتقني خلال المدة موضوع البحث من خلال الاتفاقيات الثنائية التي عقدت في هذا الشأن، فضلا عن الزيارات الرسمية المتبادلة بين مسؤولي البلدين.

الكلمات المفتاحية: تركيا وروسيا، العلاقات العسكرية، البعد الامني.

The Security and Military Dimension in Turkish-Russian Relations 1992-2008

Dr. *Luqman O. Mahmood Alnuaimy*
Assistant Prof./ Head of Regional Studies Center
University of Mosul
dr.luqman_alnuaimy@uomosul.edu.iq

Abstract

The research studies the security and military dimension within the Turkish-Russian relations during the period 1992-2008. After the end of the Cold War since the beginning of the 1990's, the two states forced to be in case of peaceful coexistence in Eurasian region. Within this frame, the research tries to analyze the security and military dimension in the relations of the two countries and exploring the military and technical cooperation between them during the period of the research through dual agreements concluded between them in addition to exchanged formal visits by officials of both countries.

Keywords: Turkey-Russia, military relations, security dimension

المقدمة

أثر انهيار الاتحاد السوفيتي السابق من جهة، ونهاية العالم ثنائي القطبية من جهة اخرى في معظم سياسات الدول الخارجية، والتي تأثّرت بنهاية الحرب الباردة بدرجات مختلفة. وكان الموقع الجغرافي لهذه الدول، وأدوارها السياسية خلال الحرب الباردة، والتغيرات الإقليمية كنتيجة لانهيار حلف وارشو، أهم العوامل التي أشارت إلى درجة تأثير نهاية الحرب الباردة في كُلّ دولة. وقد لَعبت تركيا دوراً مهماً للأمن الغربي خلال الحرب الباردة، عن طريق عضويتها في حلف شمال الأطلسي وحدودها مع الاتحاد السوفيتي السابق، وموقعها الجغرافي المهم في منطقة الشرق الاوسط. ولهذه الأسباب فإن نهاية تلك الحرب قد أَثّرت في السياسة الخارجية التركية وعلاقات تركيا الإقليمية. أولاً، وجدت تركيا نفسها محاطة بدول مستقلة جديدة في آسيا الوسطى والقوقاز. ثانياً، أصبح عدم الاستقرار السمة الرئيسة في مناطق تركيا المجاورة. وكنتيجة لذلك بدأت النزاعات الإقليمية في القوقاز ودول البلقان ووجد صنّاع السياسة الخارجية التركية صعوبة في عَزْل تركيا عن هذه النزاعات.

أثناء مدة الحرب الباردة، كان الإحساس بالتهديد السوفيتي أحد المؤشرات الرئيسة في السياسة الخارجية التركية. وبوصفها عضواً في حلف الناتو، كانت تركيا حصناً ضدّ الكتلة السوفيتية، وتقاسمت هي وحلفاؤها الغربيون المخاوف الأمنية نفسها المتعلقة بالاتحاد السوفيتي. وعلى أية حال، فإن نهاية الحرب الباردة غيرت المؤشرات الاستراتيجية لتركيا فضلاً عن حلفائِها الغربيين. فقد دخلت روسيا الاتحادية بوصفها وريثاً للاتحاد السوفيتي كفاعل جديد في السياسة العالمية، إذ لديها (٦٠%) من السكان و(٧٦%) من أراضي الاتحاد السوفيتي السابق، لذا فإن روسيا الاتحادية ما تزال إحدى الدول الفاعلة في السياسة العالمية لمرحلة ما بعد الحرب الباردة. وأصبح لتركيا جيران جدّد في آسيا الوسطى والقوقاز وتتنافس مع روسيا الاتحادية للتأثير في الدول حديثة الاستقلال في المنطقة. وكان هناك مجال آخر للتنافس بين تركيا وروسيا الاتحادية وهو

نقل موارد الطاقة لبحر قزوين إلى السوق العالمية. كان صنّاع السياسة الخارجية التركية قلقين من التواجد العسكري الروسي في القوقاز ومن المطالبة الروسية بتغيير القوات التقليدية في أوروبا (سي إف إي Conventional Forces in Europe Treaty (CFET)). بخلاف مدة الحرب الباردة، فإن مخاوف تركيا من التواجد العسكري الروسي في القوقاز لم يتم تقاسمها بالدرجة نفسها من قبل الغرب، واتضح في تسوية الغرب مع روسيا الاتحادية على تعديل معاهدة السي إف إي. وكان لا بُدَّ لتركيا أنْ تُواجهَ روسيا الاتحادية بسياستها الإقليمية، التي كان لزاماً عليها أَن تَكُونَ مختلفة عن سياسات مدة الحرب الباردة.

وهكذا فإن التعاون بين هاتين القوتين لم يكن محدوداً في المسائل العسكرية فحسب ولكن في الجوانب الأخرى للعلاقات أيضاً. منذ بداية التسعينيات من القرن العشرين، أجبرت تركيا وروسيا الاتحادية بوصفهما جزءاً من النظام الجديد على التَعَاوُن والتَعَايُش السلمي في منطقة أوراسيا. وبالرغم من أنه كانت هناك فترات توتر بين تركيا وروسيا الاتحادية، فإن تأسيس علاقات جيدة بين الدولتين أضاف دائماً الأمن والاستقرار للمنطقة.

وفي هذا الإطار، سَيُحلّلُ البحث البعد الأمني في العلاقات التركية-الروسية بعد الحرب الباردة. أولاً، سيحاول البحث استكشاف التعاون العسكري والتقني بين الدولتين منذ نهاية الحرب الباردة. ثانياً، تم مناقشة التعاون الامني والعسكري بين الجانبين خلال المدة موضوع البحث من حيث الاتفاقيات الثنائية التي عقدت في هذا الشأن، فضلا عن الزيارات المتبادلة بينهما. ثالثاً، ثم بحث ما يسمى بـ"الإرهاب" المحلي في كلا الدولتين وسبل مواجهته من قبل تركيا وروسيا الاتحادية ومنظور كل دولة منهما للحركات المسلحة على أراضيها. أخيراً، تم مناقشة تأثير أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في تعاون تركيا مع روسيا الاتحادية في مواجهة "الإرهاب" الدولي.

١. التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وروسيا الاتحادية

بداية لابد من توضيح مصطلحي التعاون الأمني والعسكري بين تركيا وروسيا الاتحادية. التعاون الأمني يقصد به التنسيق الثنائي بين الدولتين تجاه ما يسمى بـ"الأرهاب" من ناحية تبادل المعلومات عن الانشطة "الارهابية" التي قد تهدد أمن البلدين فضلا عن الاتفاقيات الثنائية التي عقدت بينهما لتنسيق هذا التعاون بين الجهات المختصة في كلا البلدين. أما التعاون العسكري والتقني فهو ما يتعلق بانتاج وبيع وتصدير الاسلحة المختلفة بين الجانبين والاتفاقيات المعقودة بينهما لتنظيم هذا التعاون.

اتسمت العلاقات التركية–الروسية عموما، خلال عقد التسعينات من القرن الماضي بمزيج من التوتر وعدم الثقة تارة والتعاون في المجالات العسكرية والاقتصادية تارة اخرى. وكانت تركيا من أوائل الدول التي اعترفت رسميا بروسيا الاتحادية بوصفها وارثا للاتحاد السوفيتي في ٢٤ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩١[١].

وكخطوة أولى لبدء العلاقات الرسمية بين الدولتين قام وزير الخارجية التركي الاسبق (حكمت جتين Hikmet Çetin) بزيارة رسمية إلى موسكو في بداية عام ١٩٩٢ تلتها زيارة لوزير الخارجية الروسي (أندريه كوزيريف Andrei Kozyrev) إلى أنقرة في العام نفسه ثم زيارة الرئيس التركي الأسبق (سليمان ديميريل Süleyman Demirel) إلى روسيا. وخلال هذه الزيارة تم التوقيع على (اتفاقية مبادئ العلاقات بين جمهورية تركيا وروسيا الاتحادية) في ٢٥ أيار/ مايو ١٩٩٢. رسخت هذه الاتفاقية المبادئ التي تشكل أساس العلاقات بين البلدين، مثل احترام الاستقلال السياسي والسيادة والسلامة الإقليمية وعدم التدخل في الشؤون الداخلية والمساواة في الحقوق والمصالح المتبادلة والامتناع عن

استخدام القوة والتهديد باستخدامها في حل المشاكل، وهي علامة على استعداد الجانبين لإضافة أبعاد جديدة لتعاونهما[٢].

كان التعاون الامني بين تركيا وروسيا الاتحادية في اعقاب انتهاء الحرب الباردة أحد أهم مجالات التعاون بين الدولتين بالرغم من محدوديته؛ ففي تشرين الأول/ أكتوبر ١٩٩٢ قام وزير الداخلية التركي (عصمت زيزكين İsmet Sezgin) بزيارة إلى موسكو وتم التوقيع على اتفاقيتين للتعاون الامني مع وزارتي الامن والداخلية الروسيتين تغطيان مكافحة "الإرهاب". وقد أكد زيزكين ان: "تركيا وروسيا لديهما وجهات نظر متقاربة فيما يتعلق بالمشكلات الأمنية على الصعيدين الثنائي والدولي"[٣].

في اعقاب توقيع اتفاقية مبادئ العلاقات ازداد التعاون العسكري والتقني بين الطرفين وركزت روسيا الاتحادية في البداية على بيعِ أسلحته ومواد ومصانع انتاج هذه الأسلحة إلى تركيا. فضلا عن ذلك، كان الإنتاج المشترك للأسلحة والأدوات العسكرية التقنية، وإنتاج مروحيات نوع (كاموف - Kamov Ka-50 2) وبيعها إلى دول العالم الثالث أحد الاهداف التي كان يطمح اليها التعاون بين الطرفين في المجال العسكري[٤].

وقد شهد منتصف عام ١٩٩٣ تطورات مهمة مهدت لهذا التعاون الامني والعسكري المهم؛ ففي ١٠ أيار/ مايو من العام نفسه، قام وزير الدفاع الروسي الجنرال (بافل س. غراشيف Pavel S.Grachev) بزيارة رسمية إلى أنقرة، تم التوقيع فيها على مذكرة تفاهم بين وزارتي الدفاع التركية والروسية[٥]. ثم قامت رئيسة الوزراء التركية آنذاك (تانسو تشيلر Tansu Çiller ١٩٩٣-١٩٩٦) بزيارة رسمية لروسيا في ٨-٩ أيلول / سبتمبر ١٩٩٣ لمناقشة عدة قضايا امنية وسياسية منها قضية ناكورنو- كاراباخ ورفع الحظر المفروض على العراق، وذكرت أن تركيا وروسيا لها نفس المواقف في كلا القضيتين؛ وتم إنشاء لجنة

مشتركة وفريق عمل معني بمجالات الاتصالات والطاقة والصناعة والتكنولوجيا الفائقة[٦].

وقد مهدت هذه الزيارة لتوقيع برتوكول "حسن النوايا" في ١٦ أيلول/سبتمبر من العام نفسه للتعاون في مجالات الصناعة الدفاعية والعسكرية في أنقرة[٧]. وفي ٢٠ نيسان/أبريل عام ١٩٩٤، تم التوقيع على اتفاقية دولية بين تركيا وروسيا الاتحادية في موسكو سميت بـ "اتفاقية التعاون في القضايا التقنية وفي مجال الصناعة الدفاعية العسكرية "Agreement on Cooperation in Technical Matters and in the Field of Defense Military Industry"[٨]. وفي هذا السياق اعلن وزير الدفاع التركي (محمد كولهان Mehmet Gölhan) بعد توقيع هذه الاتفاقية بأربعة ايام من موسكو بأن هذا التعاون سيسمح بإنتاج مشترك في مجال الصناعات الدفاعية والعسكرية في المستقبل[٩]. وكان لهذه الاتفاقية أهمية بالغة ليس في تحسين التعاون بين البلدين فحسب بل في كونها الاتفاقية العسكريةَ الأولى بين دولة عضو في حلف الناتو وروسيا الاتحادية[١٠].

و في ٢٨ آب/ أغسطس ١٩٩٥ جرى توقيع برتوكول مهم بين رئاسة الأركان العامة التركية ووزارة الدفاع الروسية بشأن التبادل الاجتماعي والثقافي لأسر أفراد القوات المسلحة[١١]. وفي ١٨-١٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٦ قامت نائب رئيس الوزراء التركي ووزيرة الخارجية تانسو تشيللر بزيارة رسمية إلى روسيا. وخلال زيارتها تم التوقيع على مذكرة تفاهم مهمة للغاية سميت بـ(مذكرة التفاهم بشان التعاون في مكافحة الإرهاب " Memorandum of Understanding on Cooperation on Combating Terrorism) مع الجانب الروسي. عدت هذه المذكرة في حينها وثيقة رسمية مفصلة للغاية حول تبادل المعلومات عن الجماعات الإرهابية وأعمال إرهابية محتملة، وتجنب هذه الأعمال ، وتوفير الأمن خلال الاتصالات رفيعة المستوى والأحداث الدولية،

وسلامة النقل وتبادل المعلومات والخبرات والموظفين حول القضايا المتعلقة بمكافحة الإرهاب[١٢].

وخلال الزيارة التاريخية لرئيس الوزراء الروسي (فيكتور تشيرنوميردين V. Chernomyrdin) إلى تركيا في ١٥ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، أكد الرئيس التركي سليمان ديميريل على أهمية التعاون التركي–الروسي في مدة مهمة تشهد إعادة تشكيل أوروبا والعالم. من جهته أكد رئيس الوزراء التركي (مسعود يلماز Mesut Yılmaz) على التأثير الإيجابي لتطور العلاقات السياسية والاقتصادية مع روسيا الاتحادية فيما أكد رئيس الوزراء الروسي على ضرورة ايجاد حلول للملفات الكردية والشيشانية لتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية بين البلدين[١٣]. ووقع القادة ١٠ اتفاقيات حول مواضيع مختلفة اهمها مشروع أنشاء خط أنابيب لنقل الغاز الطبيعي الروسي إلى تركيا عبر البحر الاسود الذي أطلق عليه "التيار الأزرق او بلو ستريم Blue Stream". ووصف تشيرنوميردين خلال زيارته هذه العلاقات الثنائية بانها "شراكة استراتيجية" لأول مرة. وكان من بين تلك الاتفاقيات العشرة التوقيع على واحدة نصت على "ان البلدين اتفقا على الامتناع عن اتخاذ إجراءات من المرجح أن تضر بالمصالح الاقتصادية للأخرى أو تهديد سلامتها الإقليمية"[١٤].

التقارب الروسي مع تركيا (١٩٩٨–٢٠٠٠)

تعرف هذه المدة غالباً بانها مدة اضطراب شهدتها روسيا نتيجة الازمة المالية العالمية عام ١٩٩٨ وفي الوقت عينه كانت عامل تقارب في العلاقات الثنائية بين تركيا وروسيا الاتحادية؛ بدأت مؤشرات التدهور الحاد في الاقتصاد الروسي عام ١٩٩٧ وضربت الأزمة المالية الاقتصاد الروسي بعمق عام ١٩٩٨. خبراء الاقتصاد في البنك الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية قدرت تراجع الاقتصاد الروسي بنسبة (٣.٥%) عام ١٩٩٨[١٥]. وفي الوقت الذي كانت فيه روسيا المستفيد الأكثر من قروض صندوق النقد الدولي–وهي دلالة

على الضعف الاقتصادي- لم يكن لدى روسيا في هذا الوقت المناخ الملائم لتشجيع الاستثمار المحلي ناهيك عن جذب الاستثمارات الاجنبية الكبيرة بسبب القوانين الضريبية الغامضة، ووجود "شركاء" محليين (بعضهم من المافيا) لا يحترمون اتفاقات الشراكة، والعديد من المشاكل الاخرى، بما في ذك تزوير المنتجات والاختلافات بين حكومات المقاطعات والحكومة الاتحادية بشان الضرائب والتنظيم وحماية الاستثمارات الأجنبية. فضلا عن ذلك كانت روسيا تعاني، خلال عقد التسعينات، من مشكلة مزمنة وهي هروب رؤوس الأموال، حيث غادر ما يقرب من (١٠٠) مليار دولار روسيا خلال عهد (بوريس يلتسين Poris Yaltsin تموز/يوليو ١٩٩١-آب/ أغسطس ١٩٩٩) فضلا عن تدهور البنية التحية وعدم القدرة المستمرة على تحصيل الضرائب[١٦].

كل هذه المشاكل الداخلية المتراكمة فضلا عن الأزمة المالية الآسيوية التي ضربت الاقتصاد الروسي بقوة أدت إلى انخفاض قيمة الروبل، وتفاقم مشاكل الصرف النقدي، ووقف تسديد الديون الخارجية بشكل متتابع لمدة تسعة وتسعين يوما. علاوة على ذلك أدت الأزمة المالية إلى تعليق شراء الأسلحة الروسية من قبل الدول الاسيوية، إذ انخفضت قيمة مبيعات الأسلحة، التي تشكل صادرات روسيا الرئيسية، فضلا عن النفط، من (٥,٣) مليار دولار في عام ١٩٩٥ إلى (٢,٣) مليار دولار فقط في عام ١٩٩٨[١٧]، وأدى انخفاض أسعار النفط بنسبة ٣٠٪ بين حزيران/ يونيو ١٩٩٧ وآب/ أغسطس ١٩٩٨ إلى أسوأ سيناريو اقتصادي لروسيا[١٨].

وبالمثل، الأزمة المالية في تركيا عام ١٩٩٧ قد تعمقت بسبب الأزمة المالية الروسية في عام ١٩٩٨، لأن تركيا هي الشريك التجاري الرئيسي لروسيا في الشرق الأوسط[١٩]. وقد اتضح أن سوق الأسهم التركي كان الأكثر تضررا في تاريخه بعد سوق الأسهم الروسية منذ افتتاحه. وأثر الزلزال المدمر الذي وقع في ١٧ آب / أغسطس ١٩٩٩ في المناطق الصناعية بتركيا على الاقتصاد

التركي تأثيرا سلبيا. وقد شكلت جميع العوامل المذكورة سابقاً خلفية للتقارب بين تركيا وروسيا بجعل هذين البلدين على مقربة أكثر من بعضهما بالاستناد على نقاط ضعف كل منهما. وقد جعلت نقاط الضعف هذه أيضا مسؤولي البلدين أن يدركوا بأن عليهم أن يتعاونوا بدلا من التنافس لانهم لن يجنوا سوى مزيد من الصعوبات دون هذا التعاون. علاوة على ذلك، أثر ابعاد كل من بروتوكولات الانضمام "للفيزا كارد الثلاثية Visegrad trio " لحلف شمال الأطلسي بالنسبة لروسيا وقمة لوكسمبورغ للاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٧ بالنسبة تركيا في ضوء نتائجهما إلى جعل التقارب بين البلدين أسهل[٢٠].

ونتيجة لهذا التقارب حصلت زيارتان تركيتان مهمتان لروسيا في هذه المدة على صعيد التقارب الامني والعسكري. تمثلت الأولى في زيارة رئيس هيئة الأركان التركية الجنرال (إسماعيل حقي قره دايي İsmail Hakkı Karadayı) إلى روسيا في ١٨-٢٢ ايار/مايو ١٩٩٨. وقد أكد قره دايي خلال زيارته لموسكو بأن "هناك تفاهما وتعاونا مشتركا بين الجانبين. نحن ضد كل أنواع الإرهاب لأن القيم مختلفة الآن، ومن بين هذه القيم، لا مكان للإرهاب". تم توقيع مذكرة تفاهم بين رئاستي الأركان العامة الروسية والتركية في ٢٠ ايار/مايو ١٩٩٨[٢١].

وتؤكد هذه المذكرة رغبة البلدين في تطوير وتنويع التعاون العسكري القائم حيث أنه يوفر الأمن خارج المياه الإقليمية والتعاون في البحر الأسود والترحيب بمساهمة الدول الإقليمية الأخرى. وفي معرض تعليقه على سؤال حول بيع الأسلحة، أكد الجنرال قره دايي رغبة الجانب التركي في إجراء الحوار والتعاون على كل مستوى وميدان ضمن الفهم الجديد للرغبة في تحقيق التوازن في المنطقة. وخلال المباحثات التي أجراها الوفد التركي على مستوى رئاسة الاركان في موسكو، أبدى الوفد التركي عدم ارتياحه للخطوة الروسية لبيع منظومة صواريخ (S-300) إلى القبارصة اليونانيين[٢٢]، آملا في أن تتراجع روسيا عن

هذه الخطوة التي قد تعرض التعاون بين الجانبين للفشل وتوتر الأوضاع الامنية في المنطقة.

جاءت الزيارة المهمة الثانية التي اسست لمرحلة جديدة من العلاقات بين الدولتين على أبواب دخول الألفية الجديدة، بالرغم من وجود خلافات تركية–روسية حول العديد من القضايا في اواخر عقد التسعينات (لا سيما أزمة كوسوفو، وحرب الشيشان الثانية، وصفقة منظومة الدفاع الروسية أس–300 إلى قبرص اليونانية) لكنها لم تؤد إلى تدهور العلاقات التركية–الروسية، بل كانت نقطة تحول بينهما، جاءت هذه الزيارة من ٤–٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٩٩ عندما قام رئيس الوزراء التركي (مصطفى بولنت أجاويد Mustafa Bülent Ecevit ١٩٩٩-٢٠٠٢)، في وقت كانت حرب الشيشان مستعرة، بزيارة رسمية إلى موسكو، وتم عقد اتفاقيات عدة مع الجانب الروسي منها (الإعلان المشترك لمكافحة الإرهاب Joint-Declaration on Anti-Terrorism). نتج عن زيارة أجاويد تطورات مهمة منها تغير الموقف التركي تجاه المسألة الشيشانية إذ اعتبرتها تركيا مشكلة داخلية روسية، في مقابل موافقة روسيا على القبول بسياسة عدم الانخراط في المشكلة الكردية داخل تركيا. لقد مثلت زيارة أجاويد نقطة تحول في تحسن العلاقات التركية–الروسية[٢٣].

وبالتوقيع على مذكرة بين تركيا وروسيا الاتحادية حول (التعاون ضد الارهاب Cooperation Against Terrorism) في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، أعلن البلدان رغبتيهما في التعاون في هذا المجال. وأكد رئيس الوزراء الروسي آنذاك (فلاديمير بوتين Vladimir Putin) بأن روسيا الاتحادية لن تدعم اي نوع من النشاطات الارهابية التي تستهدف تركيا، بضمنها نشاطات حزب العمال الكردستاني، وأنها تدين "الإرهاب الدولي"[٢٤].

مرحلة جديدة في العلاقات التركية–الروسية ٢٠٠٠–٢٠٠٢

في ٣١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ قدم الرئيس الروسي بوريس يلتسين استقالته وتولى مهام منصبه رئيس وزرائه فلاديمير بوتين حتى انتخابه في أيار/ مايو ٢٠٠٠، رئيساً لروسيا الاتحادية، وبدأت مرحلة جديدة في التاريخ الروسي. في البداية حاول بوتين صياغة مفهوم جديد للسياسة الخارجية الروسية" "New Foreign Policy Concept of the Russian Federation تهدف إلى تقوية روسيا داخليا وخارجيا وبناء علاقات إقليمية ودولية متوافقة مع الرؤية السياسية الجديدة(٢٥).

اول إجراء اتخذه بوتين على صعيد السياسات الأمنية والعسكرية لروسيا وقبيل توليه مهام الرئاسة رسميا هو الموافقة على "مبدأ روسيا العسكري Russian Military Doctrine" في شباط/ فبراير ٢٠٠٠ الذي حدد المعالم المتوخاة للسياسة الأمنية الوطنية الروسية، واستندت رؤية بوتين البراغماتية التي تسعى إلى تكوين روسيا القوية من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية على تحقيق مصالح روسيا الوطنية في عالم متعدد الأقطاب. وقد صيغت الأهداف الرئيسة لهذه الرؤية في مفهوم السياسة الخارجية لعام ٢٠٠٠ بـ "تهيئة ظروف خارجية مواتية للتنمية المطردة لروسيا create favorable external conditions for steady development of Russia" و"تشكيل حزام حسن جوار على طول الحدود مع روسيا"، و"السعي للوفاق وتزامن المصالح مع الدول الخارجية"، و"بناء نظام الشراكة والعلاقات المتحالفة التي من شأنها تحسين ظروف ومعالم التعاون الدولي"(٢٦). وقد وصفت هذه المدة من قبل بعض الباحثين المتخصصين بالشأن الروسي بـ"البراغماتية التعاونية" و"الواقعية البراغماتية الجغرافية الاقتصادية" التي ستستمر حتى ٢٠٠٤. هذه الرؤية البراغماتية الجديدة للرئيس الروسي، سواء كانت "التعاونية" أو "الجغرافية

الاقتصادية الواقعية"(*)، جلبت المزيد من التنمية في علاقات روسيا الثنائية مع تركيا(٢٧).

ولتعويض عبء الحرب في الشيشان على الميزانية الروسية وتمويل برامجها العسكرية الضخمة ذات التكنولوجيا العالية، بدأت روسيا بإعطاء وزن لمبيعات السلاح كما كان في الحقبة السوفيتية(٢٨). ومن ثم فإن الموضوع الرئيسي لزيارة نائب رئيس الوزراء الروسي (إيليا كليبانوف Ilya Klebanov) للصناعة والعلوم والتكنولوجيا في ٢٨ شباط/ فبراير ٢٠٠٠ إلى تركيا كانت تصب في هذا الاتجاه. وقد استقبل الرئيس التركي ديميريل ايليا كليبانوف، الذي أكد خلال الاجتماع، بأن روسيا مستعدة للتعاون العسكري والتقني بما في ذلك انتاج التكنولوجيا الفائقة(٢٩).

وفي ٢٥ أيار/ مايو عام ٢٠٠٠ قام نائب رئيس الوزراء الروسي كليبانوف بزيارة اخرى لأنقرة وسلم رسالة من الرئيس الروسي بوتين الى الرئيس التركي احمد نجدت سيزر أكد فيها على بقاء تركيا وروسيا "كشركاء استراتيجيين" في المنطقة. وعلى أية حال، فإن المسألتين الرئيسيتين المذكورتين في الرسالة وهما مناقصة طائرات الهليكوبتر الهجومية ومشروع "التيار الأزرق Blue Stream" الذي لم يوافق عليه البرلمان التركي، تم تقييمها على أنها السبب الرئيس وراء زيارة المسؤول الروسي وخطاب "الشراكة الاستراتيجية" من روسيا. وكرر كليبانوف خلال هذه الزيارة عرض التعاون مع الجانب الروسي في مجال الصناعات الدفاعية(٣٠).

لقد كان عام ٢٠٠٠ نقطة تحول وانطلاقةً جديدة في تاريخ العلاقات التركية–الروسية في المجالات كافة، نظراً للسياسة الجديدة التي تبناها بوتين على الصعيدين الداخلي والخارجي، وبالتالي فقد شهد هذا العام لقاءات وزيارات متبادلة أثمرت فيما بعد عن تعزيز التعاون بين البلدين في المجالات المختلفة.

مباشرة بعد تنصيب فلاديمير بوتين في ٦ ايار/ مايو ٢٠٠٠ رئيساً جديداً لروسيا الاتحادية خلفاً للرئيس يلتسين، ذهب السفير التركي (فاروق لوغ أوغلو

(Faruk Loğoğlu) إلى موسكو أواخر أيار/ مايو ٢٠٠٠ وسلم الرئيس بوتين رسالة دعوة من الرئيس التركي الجديد (أحمد نجدت سيزر Ahmet Necdet Sezer ٢٠٠٠-٢٠٠٧) الذي انتخب في ١٦ أيار/ مايو من العام نفسه ورسالة دعوة أخرى من رئيس الوزراء التركي بولند أجاويد لنظيره الروسي الجديد (ميخائيل كازيانوف Mikhail Kasyanov ٢٠٠٠–٢٠٠٤) لزيارة تركيا[٣١].

والتقى على هامش "اجتماع الألفية" الذي عقد في نيويورك في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر نظيره الروسي، وقام رئيس الوزراء الروسي ميخائيل كازيانوف بزيارة أنقرة مع معظم كابينة حكومته في ٢٣–٢٥ تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٠[٣٢]. وكانت هذه الزيارة نقطة تحول مهمة في العلاقات التركية–الروسية لأنها مهدت لنقل العلاقة فيما بعد من التعاون رغم وجود بعض التنافس في مجالات مختلفة، إلى الشراكة الاستراتيجية. وجاء تصريح كازيانوف أثناء زيارته لأنقرة ليؤكد ذلك قائلا: "إن روسيا وتركيا ليستا متنافستين وانما شريكتان، وستدخل حكومتانا في علاقات طبقاً لهذا المبدأ"[٣٣]. واعرب الجانبان عن امكانيات تطوير العلاقات اكثر من ذلك "من التعاون الى الشراكة الاستراتيجية"[٣٤]. وأهم ما تمخضت عنه الزيارة فيما يخص التعاون الأمني والعسكري بين البلدين فقد تم اتخاذ قرار بتشكيل "اللجنة المشتركة للتعاون العسكري بين تركيا وروسيا Joint Military Cooperation Commission between Turkey and Russia". وتم التأكيد على أن انشاء اللجنة بهدف توثيق التعاون العسكري والتقني في مجال الصناعات الدفاعية[٣٥].

في ١٣ شباط/ فبراير ٢٠٠١، أثناء زيارة وزير الداخلية الروسي (فلاديمير ب. روشايلو Vladimir B. Rushaylo) إلى تركيا، ذكر أن البلدين يشتركان في نفس النهج ضد ما وصفه بـ"الإرهاب". وفي ١٦ نيسان/ أبريل من العام نفسه، أشار السفير التركي في موسكو (نابي شنسوي Nabi Şensoy) إلى

إمكانية تصعيد العلاقات الثنائية إلى مستوى "الشراكة الاستراتيجية" خلال مدة تتراوح بين خمس وعشر سنوات[٣٦].

إن التعاون العسكري–التقني بين تركيا وروسيا مدرج تحت عدد من الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالتصميم، والانتاج، والتزويد والانتاج العسكري. وفي أيار/ مايو ٢٠٠١ تم انشاء لجنة مسؤولة عن تنفيذ بنود اتفاقية التعاون التكنلوجي Military-Technological Cooperation (MTC) عقدت هذه اللجنة المشتركة اولى اجتماعاتها لتعزيز التعاون العسكري–التقني بينهما في الشهر نفسه[٣٧].

وفي ٦ حزيران/ يونيو من العام نفسه، أثناء زيارة وزير الخارجية الروسي (إيجور إيفانوف Igor Ivanov) إلى تركيا، اتفق الجانبان على جعل العلاقة ثنائية الطابع إلى متعدد الأبعاد من خلال التعاون في أوراسيا. وقرر الطرفان إنشاء مجموعة عمل مشتركة لرفع مستوى وجهود الكفاح ضد الاتجار غير المشروع والإرهاب الدولي[٣٨].

وقد قدمت أحداث ١١ ايلول/ سبتمبر ٢٠٠١ في الولايات المتحدة، والتي ادانتها كل من تركيا وروسيا، فرصة كبيرة لإرساء تفاهم متبادل من خلال الاتفاق على العديد من القضايا ذات الاهتمام المشترك، وتجاوز خلافاتهما، وتوثيق تعاونهما المشترك في المجالات كافة. وفي هذا السياق وقع وزير الخارجية التركي (اسماعيل جيم İsmail Cem) ونظيره الروسي (ايغور إيفانوف Igor S. Ivanov) في ١٦ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠١، على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وثيقة بعنوان "خطة عمل لتحسين التعاون بين روسيا الاتحادية والجمهورية التركية: من التعاون إلى الشراكة متعددة الأبعاد Action Plan between the Republic of Turkey and the Russian Federation on Cooperation in Eurasia: From Co-operation to Multidimensional Partnership"[٣٩] . ونصت هذه الخطة "التعاون

الثنائي: من أجل شراكة متعددة الأبعاد" على أن "التغييرات الأساسية التي حدثت في تاريخ العالم، تحفز البلدين على عقد العزم لإقامة علاقاتهما مع مستوى الشراكة البناءة والمثمرة. وتم التأكيد على أن الطرفين يقرران توسيع علاقاتهما الطيبة والمشاورات السياسية وتجاربهما في البعد الأوروبي الآسيوي، وبالتالي الوصول إلى مستوى جديد وأعلى في علاقاتهما الثنائية. وتواصل الامم المتحدة وأوراسيا العمل معا لتطوير علاقات اقتصادية ثنائية ومتعددة الاطراف بين البلدين. وفي إطار الخطة، تم الاتفاق على إنشاء فريق عامل مشترك بين وزاراتي الخارجية. وتتواصل المشاورات المنتظمة في إطار الفريق العامل حيث تتاح فرص تحسين العلاقات على أساس ثنائي، كما يجري تناول المنبر الأوروبي الآسيوي فضلا عن القضايا الإقليمية والدولي"[٤٠].

وأكدت الخطة أيضاً على التعاون في مجالات عدة منها: الحفاظ على استقرار أوراسيا، ومكافحة الارهاب الدولي الذي كان سببا في المشكلات بينهما. وساهمت هذه الوثيقة في اكتساب علاقاتهما الثنائية زخما في المجال الامني والعسكري–الدفاعي؛ ففي ١٤ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، قام الجنرال (أناتولي كفاشنين Anatoly Kvashnin) رئيس الهيئة المشتركة الروسية بزيارة أنقرة وقع البلدان في انقرة "اتفاق تعاون في المجال العسكري، واتفاقا في مجال التدريبات العسكرية Framework Agreement on Cooperation in the Military Field and Agreement on Cooperation in Training of the Military Personnel"[٤١]، وتم تشكيل لجنة (إم. تي. سي MTC) في مجال الدفاعات الصناعية[٤٢].

وطبقا لهذه الاتفاقية فقد اتفقت الدولتان على تبادل زيارات المسؤولين من كلا البلدين لأغراض التدريب، وتضمنت الاتفاقية قيام روسيا الاتحادية بحظر المنظمات التي وصفت بـ(الإرهابية) التي تعمل في أراضيها ضد تركيا[٤٣]. والمقصود هنا حزب العمال الكردستاني.

وبالمقابل قام رئيس هيئة الأركان التركية الجنرال (حسين كفريكوغلو Hüseyin Kıvrıkoğlu) بزيارة رسمية لموسكو في ٣-٥ حزيران/يونيو ٢٠٠٢. وعقد الجنرال كفركوغلو اجتماعا مع نظيره الروسي أناتولي كفاشنين ووزير الدفاع (سيرجى ايفانوف Sergey Ivanov) وناقش الطرفان عدداً من القضايا الأمنية والعسكرية ذات الاهتمام المشترك من بينها تطوير علاقات جديدة ونوعية بين روسيا والناتو ومكافحة "الارهاب" فضلا عن الأنشطة الأخرى التي تحصل في الأراضي التركية من قبل منظمات ومؤسسات مختلفة تعمل على جمع الموارد النقدية بغية نقلها عبر عمليات منظمة إلى الشيشان لدعم المسلحين المناوئين لروسيا ماليا، فضلا عن التعاون في المجال التقني والعسكري(٤٤).

وفي أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢ ، عقدت لجنة (إم تي سيMTC) اجتماعها الأول في أنقرة (٤٥). وكان أحد المشاريع العسكرية المُقترحة الذي تناولته اللجنة في اجتماعها هو إنشاء مصنع للمروحيات في تركيا لإنتاج المروحية العسكرية الروسية-الإسرائيلية المشتركة نوع (كُي أي ٥٠-٢ KA50-2) المسماة (بلاك شارك Black Shark) وأيضاً مروحية (كُي أي-١١٥ KA-115) الخفيفة المتعددة الأغراض(٤٦).

على صعيد الصادرات العسكرية الروسية من الأسلحة إلى تركيا فقد أشار خبراء عسكريون روس إلى أن تركيا تستلم ما قيمته (٢٠٠) مليون دولار سنوياً تقريباً مِنْ الأسلحة الروسية والأجهزة القتالية، وهي في الغالب ذخيرة، وتجهيزات، وقطع غيار للأجهزة المُسَلَّمة سابقاً. وقال خبراء عسكريون بأن أنقرة لديها الجيش الثاني الأكبر في منظمة حلف شمال الأطلسي من ناحية القوّة والإمكانيات القتالية. وفي السياق ذاته خصصت تركيا برنامجاً لمدة عشر سنوات لتحديث القوّات التركية المُسَلَّحة ابتداءاً من عام ١٩٩٧ وحتى عام ٢٠٠٧ قدرت كلفته الإجمالية بنحو (٢٧) مليار دولار. من جهتها، كانت روسيا الاتحادية جاهزة

لتَوْقيع عقود مبيعات أسلحة مع أنقرة. وبالرغم من أن الولايات المتّحدةِ حاولت الضغط على تركيا لشِراء الأسلحة الأمريكية، فإن روسيا الاتحادية عرضت على تركيا بيعها أسلحة وأجهزةِ عسكريةَ لا تقل كفاءةً عن تلك التي عُرَضت من قبل حلف شمال الأطلسي(٤٧).

يمكن القول إن العلاقات التركية الروسية تحسنت بشكل ملحوظ في أواخر التسعينيات، وكان لهذا التحسن جملة من المظاهر. أول مظاهر هذا التحسن كان تخلي تركيا عن سياساتها في آسيا الوسطى لصالح علاقات أوثق اقتصاديا وسياسيا مع روسيا. ويتمثل المظهر الثاني لتحسن العلاقات التركية–الروسية في زيادة التعاون العسكري بين البلدين؛ ففي أعقاب زيارات متبادلة بين المسؤولين العسكريين لكلا البلدين تم انشاء فرقة عمل بحرية مشتركة باسم قوة البحر الأسود في نيسان/ أبريل ٢٠٠١، ضمت كل من تركيا وروسيا ورومانيا وبلغاريا وجورجيا تضطلع بإجراء مناورات سنوية في البحر الأسود. يذكر ان هذه هي المرة الاولى التي تشارك فيها تركيا وروسيا في اطار وحدة عسكرية مشتركة في العلاقات بين البلدين منذ ٥٠٠ عام(٤٨). تمثل المظهر الثالث لتحسن العلاقات بين البلدين هو رغبتهم في احتواء وقمع النزعة الانفصالية الإثنية والأصولية الإسلامية. وللمرة الاولى اعلن رئيس الوزراء التركي أجاويد ان تركيا ستسلم ارهابيا شيشانيا الى روسيا. وبالمثل، أغلقت روسيا مكتب حزب العمال الكردستاني في موسكو، وأجبرت زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان على الخروج من أراضيها عندما لجأ إلى روسيا. أما المظهر الرابع من تحسن العلاقات الثنائية فتمثل في رغبتهما في تحقيق الاستقرار في منطقة القوقاز؛ فقد أصرت تركيا دائما على هذه النقطة، وغيرت روسيا موقفها في أواخر التسعينات من إحدى دول القوقاز. كما عارض البلدان الحملة العسكرية بقيادة الولايات المتحدة ضد العراق في أعقاب هجمات ١١ أيلول سبتمبر ٢٠٠١، وكان موقفهما

متطابقا من ناحية هذه القضية وكان متأثرا بإصرارهم السابق على رفع العقوبات عن العراق(٤٩).

التعاون العسكري بين تركيا وروسيا ٢٠٠٢-٢٠٠٤

يعد فوز حزب العدالة والتنمية، المنشق عن حزب الفضيلة ذي المرجعية الاسلامية، في الانتخابات البرلمانية التركية التي جرت في ٣ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ وانفراده بتشكيل حكومة أغلبية لوحده دون الحاجة إلى تشكيل ائتلاف حكومي، "حدثاً تاريخياً مهما" في تركيا(٥٠).

لم تخفِ روسيا مخاوفها من قيام الحكومة التركية الجديدة ذات المرجعية الإسلامية بدعم المسلحين الشيشانيين بكل الوسائل مما قد يهدد المصالح الروسية ويؤثر سلباً في العلاقات التركية-الروسية على المستويات كافة. ولطمأنة الحكومة الروسية وتبديد مخاوفها، صرح رئيس الوزراء التركي آنذاك (عبد الله غول Abdullah Gül) لصحيفة ديلي نيوز التركية في يوم تسنمه رئاسة الوزراء في ١٥ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٢ قائلاً: "هدفنا أن نظهر للعالم أننا دولة ذات شعب مسلم، يستطيع أن يكون ديمقراطياً، شفافاً، وعصرياً ايضاً، ويتعاون مع المجموعة الدولية"(٥١).

من جانبها، أصدر المتحدث باسم وزارة الخارجية الروسية (ألكسندر ياكوفينكو Alexander Yakovenko) في موسكو في ٢١ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٢ بيانا صحفيا مقتضباً يخطر تركيا بأن "روسيا لا تزال ملتزمة بالعلاقات الثنائية وتوسيع إدانتها للإرهاب بأي من الأشكال والمظاهر" وحذرت هذه المنظمات بأن تكون "حذرة في تصريحاتها"(٥٢).

وفي خطوة إيجابية لتبديد المخاوف الروسية أكثر من توجهات الحكومة التركية الجديدة قام زعيم حزب العدالة والتنمية رجب طيب اردوغان بزيارة إلى موسكو في ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٢ إذ التقى مع الرئيس بوتين وكبار المسؤولين الروس، وبدت هذه الزيارة إيجابية جداً لبوتين وعبر عن رضاه

لمستوى العلاقات مع تركيا واتفق الجانبان على العمل أكثر لتطوير التعاون الاقتصادي والعسكري بينهما. وخلال هذه الزيارة أعلن كلا البلدين دعمهما لقرار منظمة الامم المتحدة (١٤٤١) عن العراق، ودعا وزير الخارجية الروسي إيغور ايفانوف لتوسيع التعاون "خصوصاً في المجال العسكري"[٥٣]. وكان بوتين فعالا بشكل خاص في تعليقاته التي أشادت باستكمال خط أنابيب التيار الأزرق أو بلو ستريم، لنقل الغاز الطبيعي من روسيا إلى تركيا تحت مياه البحر الأسود مشيرا إلى أن "تركيا شريك موثوق به منذ زمن طويل وأن علاقاتنا آخذة في التطور بشكل مكثف جدا في الآونة الأخيرة. أتوقع أن أفضل العلاقات بين روسيا وتركيا سوف نحافظ عليها وسنقدمها الى مستوى جديد". وشكر بوتين أردوغان على "موقفه الصارم على مقاومة الإرهاب وتعازيه فيما يتعلق بالإرهاب في موسكو"[٥٤].

لقد وفر الغزو الأمريكي للعراق في ١٩ آذار/ مارس ٢٠٠٣ مزيدا من التقارب بين تركيا وروسيا منذ ان اتخذت الدولتان موقفاً معارضاً للعملية العسكرية الأمريكية وفقاً لحساباتهم الوطنية الخاصة. وقد حظيت مواقف تركيا الرافضة لعبور القوات الأمريكية عبر الأراضي التركية إلى شمال العراق بترحيب كبير من روسيا وتغير تصور روسيا تجاه تركيا بشكل إيجابي. وكانت تصريحات الحكومة الروسية تتعلق بضرورة حماية السلامة الإقليمية للعراق. وعقدت اجتماعات متتالية مع تركيا على مستوى رفيع في كلا البلدين[٥٥].

تطور الشراكة التركية الروسية ٢٠٠٤-٢٠٠٨

شهدت هذه المرحلة نقلة نوعية في مجمل العلاقات الثنائية بين البلدين، إذ كان هناك تبادل مكثف للزيارات بين مسؤولي الدولتين شملت التوقيع على العديد من الاتفاقيات الاقتصادية والعسكرية والدبلوماسية. كانت الزيارة الرسمية الأولى هي قيام وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء عبد الله غول بزيارة موسكو في ٢٣ شباط / فبراير ٢٠٠٤ استمرت ثلاثة أيام برفقة ١٥٠ من رجال الأعمال الأتراك

والتقى نظيره الروسي إيغور إيفانوف[٥٦]. وخلال الزيارة، التي تم فيها تغطية العلاقات الثنائية، وقع الجانبان اتفاقية "برنامج مشاورات بين وزارة الخارجية التركية ووزارة الخارجية الروسية للعام ٢٠٠٤-٢٠٠٥" شمل مشاورات في القضايا الثنائية والتعاون السياسي والاقتصادي والعسكري والأمن ومكافحة "الارهاب" والشؤون الثقافية والقنصلية فضلا عن المشكلات الإقليمية والدولية، ما أعطى صورة منتظمة ومؤسسية لعملية التشاور الثنائي[٥٧].

بيد أن ما يجعل عام ٢٠٠٤ عاماً هاماً في تاريخ العلاقات التركية-الروسية هو التطور الذي حصل في العلاقات الثنائية نتيجة للزيارات الرسمية المتبادلة لمسؤولي البلدين. كانت الزيارة الاهم والاولى من نوعها منذ زيارة الرئيس السوفيتي السابق (نيكولاي بودكورني Nikolay Podgorny) هي زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين لتركيا في ٥ كانون الاول/ ديسمبر ٢٠٠٤، برفقة وزير الدفاع (سيرغي لافروف Sergey Lavrov) ووزير الصناعة والطاقة (فيكتور كرستينكو Viktor Khristenko) فضلا عن رئيس تتارستان (مينتمير شايميف Mintimer Shaimiev) ورؤساء أكبر الشركات الروسية (غازبروم Gazprom) و(تاتنفيت Tatneft)[٥٨].

وقد اجتمع للمحادثات الرئيس بوتين والرئيس سيزر ورئيس الوزراء أردوغان، وشملت التعاون في مجالات الدفاع والأمن والطاقة والاقتصاد ومنطقة البحر الاسود ومكافحة الارهاب ونقل الطاقة عبر المضائق التركية وقضايا أقليمية مختلفة كالقضية القبرصية والقوقاز والشرق الاوسط. وأبدت روسيا رغبتها المتزايدة بالاستثمار في تركيا، وعرضت عليها مشروع تصنيع جزئي لطائرات الهليكوبتر فيها، ثم إعادة تصدير ذلك المنتج. بالمقابل أبدت تركيا رغبتها في شراء المنتجات العسكرية الروسية[٥٩]. وقد اقترح الجانب الروسي اثناء المحادثات إنهاء نشاطات الجماعات الشيشانية في تركيا مقابل انهاء نشاطات حزب العمال الكردستاني في روسيا. وتم عقد عدة اتفاقيات في هذه الزيارة وهي[٦٠]:

١. اتفاقية حماية الحقوق المتبادلة والملكية الفكرية في إطار التعاون العسكري التقني.
٢. اتفاقية الحماية المتبادلة للمعلومات المصنفة والمواد المنقولة في إطار التعاون العسكرية التقني.
٣. اتفاقية منع الحوادث البحرية خارج مياههما الإقليمية.
٤. مذكرة تطوير التعاون في مجال الغاز ما بين شركتي "غازبروم" و"بوتاس".
٥. مذكرة تعاون بين الأكاديمية الدبلوماسية في وزارة الخارجية لروسيا الاتحادية، ومركز الابحاث الاستراتيجية في وزارة الخارجية التركية

توجت تلك الزيارة بتوقيع الإعلان المشترك حول "تعميق الصداقة والشراكة المتعددة الأبعاد" بين تركيا وروسيا الاتحادية، وأعربت الدولتان في هذا الإعلان عن رغبتهما وإرادتهما المشتركة من أجل تعزيز وتقوية العلاقات بينهما على أساس التفاهم والثقة المتبادلة، وأكدتا من خلاله جملة أمور، منها أن هذا التعاون المشترك سيساهم في تحقيق المصالح المشتركة، وتحقيق السلام والامن والاستقرار في منطقة جنوب القوقاز، والاتفاق على مكافحة "الارهاب" الذي يشكل تهديدا للسلم والأمن الدوليين، والاتفاق على مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، بما في ذلك التهريب والاتجار غير المشروع، كالمخدرات والأسلحة والبضائع والاتجار البشري[٦١].

شهد عام ٢٠٠٥ زيارات متبادلة مهمة بين تركيا وروسيا، وكانت أول ثلاث زيارات منها من قبل رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان لروسيا. الأولى كانت في ١٠-١٢ كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٥ لافتتاح المركز التجاري التركي في موسكو. وفي هذه الزيارة تحدث أردوغان عن أهمية تفعيل التعاون العسكري بين تركيا وروسيا الاتحادية وصرح قائلاً: "ينبغي أن تكون هناك فرص لتوسيع تعاوننا العسكري-التقني على الصعيد الدولي وفي المنطقة"[٦٢]. والثانية كانت في ٨-٩ أيار/ مايو ٢٠٠٥، للمشاركة في الذكرى السنوية للانتصار في

الحرب العالمية الثانية، والزيارة الثالثة جاءت في ١٧-١٨ تموز/ يوليو ٢٠٠٥ لإجراء محادثات مع الرئيس الروسي بوتين في سوتشي[٦٣]. وفى اعقاب زيارة رئيس الوزراء أردوغان، جاءت زيارة العمل للرئيس الروسي بوتين إلى تركيا في تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠٥ لحضور حفل افتتاح خط أنابيب التيار الأزرق لنقل الغاز الطبيعي إلى تركيا. وأضافت الزيارة الرسمية التي قام بها الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر إلى روسيا في حزيران/ يونيو ٢٠٠٦ زخما جديدا لتنمية العلاقات الثنائية وعززت الثقة المتبادلة بين البلدين[٦٤].

وفي ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠٠٦، قام وزير الدفاع التركي (وجدي كونول Vecdi Gönül) بزيارة إلى موسكو لمدة ثلاثة أيام بناء على دعوة من وزير الدفاع الروسي ونائب رئيس الوزراء سيرغي ايفانوف، لمناقشة التعاون العسكري-التقني الثنائي بين الدولتين. فضلا عن ذلك، قام (فاروق جومرت Faruk Cömert)، قائد القوات الجوية التركية بزيارة لموسكو في منتصف حزيران/ يونيو ٢٠٠٧، وعاد إلى تركيا بقرار إنشاء خط ساخن بين قادة القوات الجوية للدولتين. وجاءت زيارة جومرت بعد زيارة قام بها قائد القوات الجوية الروسية إلى تركيا في عام ٢٠٠٤. ولكن مصادر دبلوماسية وعسكرية تركية وروسية أشارت إلى أن تنامي الثقة بين العسكريين في كلا البلدين، والذي انعكس في زيادة الزيارات العسكرية المتبادلة رفيعة المستوى من قبل كبار القادة، ينبغي ان تفسر على أنها جزء من ميل متزايد داخل القوات المسلحة التركية لتشبه نفسها بالقوات المسلحة الروسية[٦٥].

لقد تم إنشاء الخط الساخن للاتصال بين قادة القوات البحرية في كلا البلدين بهدف تفادي أي توتر يمكن أن ينشأ في منطقة البحر الأسود بينهما، ولذلك قررت موسكو في أواخر كانون الأول/ ديسمبر من عام ٢٠٠٦ الانضمام إلى "عملية انسجام البحر الأسود Black Sea Harmony Operation" بمبادرة من تركيا لمراقبة وردع كل أنواع التهديدات المحتملة بما في ذلك تهريب أسلحه الدمار الشامل والاتجار بالبشر. وكانت روسيا الاتحادية قد عينت قبل

انضمامها هذا بشهر تقريبا ضابط اتصال برتبة مقدم في (كرادنز إيريغِلسي Karadeniz Ereğlisi)، المقر التركي لعملية الانسجام في البحر الأسود. وفي هذا الصدد تم تنسيق أنظمة الاتصالات السرية المطلوبة لضمان نجاح عملية انسجام البحر الأسود بين القوات البحرية لكلا البلدين. لقد أشر التعاون التركي– الروسي في هذه العملية للمرة الأولى أيضاً بأن القوات البحرية للخصمين السابقين، سوف تعمل معاً ضدّ أية تهديدات محتمله لمصالح الدولتين في منطقة البحر الأسود[٦٦].

علاوة على ذلك، وقع كل من تركيا وروسيا في ١٤ آذار/ مارس ٢٠٠٧ "مذكرة تفاهم بشأن الاجتماع الرابع للفريق العامل المشترك المعني بمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب"[٦٧]. وشهد عام ٢٠٠٧ تعاوناً تركياً– روسياً في مجال شراء الأسلحة، الأمر الذي أشار إلى استعادة الثقة في تجارة الأسلحة الروسية، وفي هذا السياق منحت تركيا روسيا الاتحادية مشروعا بلغت قيمته نحو (٨٠) مليون دولار شمل شراء (٨٠٠) صاروخاً متوسط المدى وصواريخ مضادة للدبابات. وفي عام ٢٠٠٨، شاركت تركيا في محادثات سرية مع شركة (روسوبورون اكسبورت Rosoboronexport) الروسية لشراء (٣٢) مروحية عسكرية حربية من طراز (هافوك ميل مى–٢٨ Mil Mi-28 "Havoc) لاستخدامها في قتال حزب العمال الكردستاني من قبل الجيش التركي بتكلفة تبلغ حوالي مليار دولار[٦٨].

وشهد عام ٢٠٠٨ زيارات متبادلة أيضاً بين مسؤولي البلدين لتوثيق العلاقات الثنائية؛ وفي هذا السياق جاءت زيارة وزير الخارجية التركي (علي باباجان Ali Babacan) إلى موسكو في ١٩–٢٠ شباط/ فبراير ٢٠٠٨ لإجراء محادثات حول القضايا الإقليمية والدولية، وبالمثل جاءت زيارة وزير الخارجية الروسي سيرغي لافروف لتركيا في بداية تموز/ يوليو ٢٠٠٨ لمناقشة القضايا الثنائية الرئيسية جنبا إلى جنب مع القضايا الإقليمية والدولية والتطورات التي تهم البلدين[٦٩].

٢. الأمن الإقليمي في العلاقات التركية - الروسية

تتقاسم تركيا وروسيا الاتحادية حدوداً مشتركة في منطقة صعبة بالنسبة لكل منهما من حيث الاستقرار السياسي والاقتصادي والأمني على الرغم من أنهما ليستا دولتين متجاورتين. لذلك فلذلك فإن تحسن العلاقات الثنائية بين تركيا وروسيا الاتحادية ينبع من النجاح والاستقرار في العلاقات المتعددة الأطراف مع دول المنطقة، ولاسيما جورجيا، وأذربيجان، وأرمينيا(٧٠). لقد أعطت الطبيعة المتشابكة والمتعارضة للعلاقات السياسية في أغلب الأحيان بين وداخل كل من هذه البلدان منذ تفكك الاتحاد السوفيتي في عام ١٩٩١، التوازن لإيجاد أرضية مشتركة بين تركيا وروسيا الاتحادية للتفاهم بينهما والذي كان صعب التحقيق بصفة خاصة، ولكنه لم يكن مستحيلاً.

كيف يمكن توضيح هذه الصورة؟. يشير أحد المراقبين إلى أن "حليف تركيا الرئيس في منطقة القوقاز هي أذربيجان، في حين أن حليف روسيا هي أرمينيا، منافس تركيا، والتي ما تزال تصر على أن تركيا ارتكبت "إبادة جماعية" ضد شعبها خلال الحرب العالمية الأولى. وندرك جميعا المشكلات التاريخية القائمة بين أذربيجان وأرمينيا". ولذلك أدركت كل من تركيا وروسيا أن من مصلحتهما حفظ السلام والاستقرار في منطقة القوقاز، وخصوصا بين أذربيجان وأرمينيا، وأن ذلك يتطلب جهودا دبلوماسية مشتركة لتحقيق هذا الهدف. وفي هذا السياق صرح الرئيس الروسي فلاديمير بوتين قائلاً: "إن روسيا ستساهم في تحريك عملية السلام [في المنطقة]"، فيما قال رئيس الوزراء التركي أردوغان: "إننا لا نريد علاقات سلبية مع إي من جيراننا، بما فيها أرمينيا"(٧١).

من المهم أن نضع في الاعتبار الإمكانيات العسكرية الكبيرة لروسيا وتركيا، بغض النظر عن ماهية السلطة الحاكمة في كل من الدولتين. كل من تركيا وروسيا تمتلكان قدرات عسكرية هائلة. فبعد مدة وجيزة من مجيء بوتين إلى السلطة كرئيس لروسيا في عام ٢٠٠٠، أشار احد الباحثين الأتراك إلى أن

"العلاقات بين دول الجوار بصفة عامة من المتوقع أن تتراوح بين الصراع والتعاون. ولكن أهمية العلاقات التركية–الروسية تنبع من حقيقة أن الدولتين هما قوتان إقليميتان رئيسيتان [في المنطقة]. فروسيا، على أية حال، كانت دولة عظمى حتى أواخر الثمانينيات ولا تزال تفتخر بـ[امتلاكها] ترسانة نووية ضخمة"[٧٢].

وفي المقابل تشكل تركيا بثقلها الديموغرافي وجيشها الذي يعد الأكبر في المنطقة بما يقرب من (٦٢٥) ألفاً من الأفراد العسكريين في الخدمة الفعلية، فضلا عن عضويتها في حلف الناتو، قوة عسكرية إقليمية فاعلة في المنطقة. ومع ذلك فلا يمكن المقارنة بين تركيا وروسيا الاتحادية لا عسكرياً ولا اقتصادياً، خاصة مع النمو الاقتصادي القوي لروسيا منذ عام ١٩٩٩، وتصميم الرئيس بوتين على إعادة بناء القدرات العسكرية الروسية وإعادة تأكيد النفوذ الروسي من جديد في المناطق السوفيتية السابقة، ومن ثم فليس من الصعوبة إدراك وجود إمكانية لزيادة التوتر مع تركيا[٧٣]. وبالفعل، كانت هناك أصوات من داخل القيادات التركية لا تزال قلقة من نوايا روسية طويلة الأجل في المنطقة. وقد شكك بعض المراقبين بأنها لا تعدو أن تكون مسألة وقت قبل إعادة ظهور نوايا الهيمنة في السياسة الخارجية الروسية بطريقة قد تعمل وفق أهداف متعارضة مع المصالح الإقليمية التركية، إن لم يكن يهدد تركيا بصورة مباشرة. على سبيل المثال، وفي هذا السياق أشار الخبير في السياسة الخارجية التركية (نصوح أوسلو Nasuh Uslu) إلى أنه "من السابق لأوانه لصناع السياسة التركية القول بأن روسيا لم تعد تشكل تهديدا محتملا لتركيا، بل إن هناك ميلا إلى اعتبار أن روسيا الاتحادية قد حلت محل سلفها بوصفها تهديدا جديدا للمصالح التركية. فروسيا تعد القوة الأقوى في المنطقة ومن خلال إجراءاتها تعطي الانطباع بأنها لا تزال تنتهج سياسة القوة لتوسيع مجالات نفوذها. إن اقتراب روسيا القوي باتجاه مستقبل عضوية بلدان أوروبا الشرقية في حلف شمال الأطلسي، وتدخلها

المباشر في الصراعات والخلافات في الجمهوريات السوفيتية السابقة وإجراءاتها القسرية لإنشاء مجالات نفوذ وتأثير في المنطقة لا بد أن يغضب تركيا، بوصفها الدولة التي سوف تتأثر من جراء هذه التطورات بالوسيلة الأكثر خطورة[٧٤].

على أية حال، فان المناخ الدافئ عموما بين روسيا وتركيا قد جعل وجود القواعد العسكرية الروسية في جورجيا وأرمينيا أكثر قبولا لأنقرة. وأشار السفير الهندي السابق في تركيا وأذربيجان (ك. سينغ K. Singh) إلى أن تركيا: "تبقى قلقة من القواعد العسكرية الروسية في جورجيا وأرمينيا بوصفها تهديدا محتملا"[٧٥]. وترغب أنقرة أيضا في استبدال قوات حفظ السلام التابعة لرابطة الدول المستقلة في جنوب القوقاز بقوات دولية، لكون معظم هذه القوات قوات حفظ سلام روسية. وفي المقابل تبقى روسيا قلقة أيضاً من تعاون المسؤولين العسكريين والأمنيين الأتراك مع نظرائهم في جورجيا وأذربيجان. ففي كانون الثاني/ يناير ٢٠٠٢، أبرمت كل من أذربيجان، وجورجيا، وتركيا اتفاقاً ثلاثياً في أنقرة حول الأمن الإقليمي. وفي هذا الصدد كانت موسكو قلقة على وجه الخصوص من المساعدة العسكرية التركية في تحديث قاعدة (مارنويلي Marneuli) الجوية بالقرب من تبليسي. وفي تشرين الأول/ أكتوبر ٢٠٠٢، حضر الوفد العسكري التركي الافتتاح الرسمي للأكاديمية العسكرية المتحدة في تبليسي، التي أنشأت من قبل القوات المسلحة التركية[٧٦].

٣. سياسة تركيا وروسيا تجاه "الإرهاب" وسبل الدولتين في مواجهته:

لم يشهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تعاوناً ملحوظاً بين تركيا وروسيا الاتحادية فيما يتعلق بالحرب على ما يسمى بـ(الإرهاب)، بل على العكس تماماً، حيث دعمت كلاً منهما المجموعات والحركات المسلحة على أراضي كل دولة منهما بوصفها عامل عدم استقرار ضد الدولة الأخرى. وقد عكست هذه السياسة التي انتهجتها الدولتان حالة التوتر في العلاقات الثنائية بينهما خلال تلك المدة. لكن هذه السياسة ما لبثت أن تحولت إلى تعاون بين

الطرفين حول مكافحة (الإرهاب) منذ مجيء الرئيس بوتين إلى السلطة في روسيا وانتهاجه سياسة هدفت إلى تحسين العلاقات مع تركيا في المجالات كافة، وهو ما انعكس ايجابيا على تفعيل التعاون بينهما في المجال المشار إليه أعلاه.

خلال عقد التسعينيات، شكلت المسألة الشيشانية وغيرها من مشاكل القوقاز من جهة، ومسألة حزب العمال الكردستاني من جهة أخرى، إحدى أهم عوامل التوتر في العلاقات التركية الروسية. فيما يتعلق بالمسألة الشيشانية فقد بدأ الصراع الشيشاني- الروسي عام ١٩٩٤ عندما أعلنت الشيشان استقلالها عن روسيا الاتحادية. وخلق هذا الصراع نقاشاتٍ محلية كبيرة داخل تركيا وسبب أزمة في سياسة تركيا تجاه روسيا الاتحادية. وقد شكل وجود حوالي سبعة ملايين مواطن تركي من أصول شركسية وداغستانية حيث تربطهم علاقات تاريخية مع الشعب الشيشاني، أزمة داخل تركيا لأنهم كانوا على تماس مباشر مع أية تطورات في الشيشان. فضلاً عن ذلك فقد تعاطف الرأي العام التركي مع معاناة الشيشان، وعدَّ التدخل العسكري الروسي في الشيشان بوصفه عدواناً على الشعب الشيشاني، وبالتالي فقد أيد الحركة المسلحة الشيشانية ضد الروس بوصفها (جهاداً) و(نضالاً) من أجل الحرية، وعبروا عن ذلك التأييد بالمظاهرات المنظمة وتوفير الدعم المادي للمسلحين الشيشانيين فضلا عن الدعم الإعلامي[٧٧].

وبالرغم من ردود الأفعال العاطفية للرأي العام التركي تجاه الصراع الشيشاني-الروسي، فقد عدت الحكومة التركية ذلك الصراع بوصفه "شأناً داخلياً روسياً". منذ بداية الحرب الروسية ضد الشيشان أكدت الحكومة التركية على أن الصراع يجب أن يحل على أساس احترام حقوق الإنسان وسلامة الأراضي الإقليمية لروسيا الاتحادية. وعندما تصاعد الصراع عام ١٩٩٥ وجهت روسيا الاتحادية اتهاماتٍ لتركيا بإرسال أسلحة وجنود متطوعين إلى الشيشان[٧٨]. وأبدت روسيا قلقها حول علاقات الرئيس الشيشاني (على جوهر دودابيف A. J.

Dudayev) مع القادة الأتراك ومحادثاته مع المسؤولين العسكريين الأتراك عقب زيارته لتركيا في آذار/ مارس ١٩٩٤[٧٩].

وبينما كانت روسيا الاتحادية تقاتل المسلحين الشيشانيين لمنع انفصال الشيشان عن روسيا وتأمين عملية نقل الطاقة من بحر قزوين عبر أنابيب نقل الطاقة، كان هناك قناعة لدى الروس بأن تركيا تدعم المسلحين الشيشانيين بالمال والسلاح والإعلام أيضاً. وفي المقابل كانت هناك قناعة لدى الأتراك بأن روسيا الاتحادية تدعم وتحتضن عناصر حزب العمال الكردستاني في أراضيها، لذا حملت كل دولة منهما المسؤولية للآخر لإعطاء الدعم للحركات المسلحة على أراضي كل واحدة منهما[٨٠].

وبالرغم من حقيقة أن مسألة التنافس على خطوط أنابيب نقل الطاقة بين تركيا وروسيا الاتحادية لا تكفي لوحدها لتفسير أسس الصراع والتنافس بين الدولتين خلال عقد التسعينيات فيما يتعلق بدعم تركيا للشيشانيين المسلحين ودعم روسيا لحزب العمال الكردستاني فإنها ما تزال إحدى أكثر الأمور أهمية في توضيح دوافع ذلك الدعم المتبادل[٨١].

في الوقت الذي كانت فيه روسيا الاتحادية تحاول إضعاف أو بالأحرى القضاء على الحركة المسلحة في الشيشان لتأمين مصالحها في القوقاز، كان ثمة اعتقاد لدى الروس بأن تركيا تدعم المسلحين الشيشانيين، الأمر الذي أعطى الفرصة لروسيا لابتزاز تركيا ليس فقط في المسألة الشيشانية ولكن أيضاً في السياسات الأخرى المتعلقة بنقل مصادر الطاقة في القوقاز وآسيا الوسطى عبر استخدام ورقة حزب العمال الكردستاني في تركيا. لذا فقد شكلت "المشكلة الكردية" بوصفها "هجوماً مضاداً" لموازنة ما يسمى بـ"بالوجود التركي في المنطقة"[٨٢].

خلال سنوات الحرب الباردة كان هناك قلق تركي كبير من التورط السوفييتي في الشؤون الكردية داخل تركيا. فقد استخدم الاتحاد السوفييتي السابق

المسألة الكردية في تركيا بوصفها ورقة ضغط عليها، خصوصا بعد تصاعد نشاطات حزب العمال الكردستاني خلال عقد الثمانينيات من القرن الماضي، لأن تركيا عضو في حلف الناتو. وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق، استخدمت روسيا الاتحادية المسألة الكردية خلال عقد التسعينيات ضد تركيا عن طريق دعم واحتضان عناصر حزب العمال الكردستاني وذلك بهدف الحفاظ على مصالحها السياسية والاقتصادية في القوقاز، عبر فرض سيطرتها الكاملة على نقل وتحويل مصادر الطاقة من بحر قزوين إلى الأسواق العالمية(٨٣).

وإزاء هذا الوضع وجدت الدولتان أنه ليس من مصلحتهما الاستمرار في سياستهما المتعلقة بدعم الحركات المسلحة المضادة لكل منهما، لذا وقعت كل من تركيا وروسيا الاتحادية "بروتوكولاً لمنع الإرهاب" في عام ١٩٩٥، وتعهدت الأخيرة بحظر جميع نشاطات حزب العمال الكردستاني على أراضيها، فيما تعهدت تركيا بالمقابل بوقف النشاطات الداعمة للمسلحين الشيشانيين(٨٤).

ولكن التوتر بين الدولتين ما لبث أن عاد مرةً أخرى عندما قرر مجلس الدوما الروسي استضافة المؤتمر الدولي الثالث لما سمي بـ"برلمان كردستان Kurdistan Parliament" في المنفى في روسيا الاتحادية عام ١٩٩٥. إلا أن الموقف الرسمي الروسي تغير نوعاً ما في عام ١٩٩٦ عندما أعلن رئيس الوزراء الروسي فيكتور جيرنوميردن خلال لقائه مع الرئيس التركي سليمان ديميريل بأن بلاده سوف توقف أي نشاط "سياسي" لحزب العمال الكردستاني على أراضيها(٨٥).

وبرغم ذلك لم يهدأ التوتر في العلاقات بين الدولتين؛ فقد حدث أسوأ توتر بين الطرفين في أواخر عام ١٩٩٦ عندما سمحت أنقرة بفتح مكتب للبعثة الشيشانية في استانبول. وجاء رد الفعل الرسمي الروسي سريعاً محذراً أنقرة بأن الدول التي تسمح للبعثات الشيشانية بأن تتحول إلى سفارات سوف تُعَدُّ عملاً ضد السيادة الإقليمية لروسيا الاتحادية، وهكذا سوف تكون متورطة بوضوح في

تصرف غير ودي ضد روسيا الاتحادية. وهكذا فإنه طبقاً للمبدأ العسكري الروسي الجديد الذي أعلنته روسيا عقب انهيار الاتحاد السوفييتي السابق وهو (الحدود المتاخمة Near Abroad)، فإن أية دولة قريبة أو متاخمة لروسيا تهدد وحدة الأراضي الإقليمية لروسيا الاتحادية سوف يكون ذلك إعلاناً بالحرب ضدها[٨٦].

لكن لم يبدُ واضحاً بأن تركيا قد تراجعت إثر هذا التحذير الروسي عن السماح بفتح مكتب للبعثة الشيشانية أم لا. لكن الراجح أن تركيا أخذت التصريحات الروسية على محمل الجد، وبالتالي ربما تراجعت فيما بعد عن قرارها بفتح مكتب للبعثة الشيشانية حفاظاً على مصالحها الاستراتيجية مع روسيا الاتحادية. ومع ذلك فقد صعدت الأخيرة حدة التوتر مع تركيا عندما قامت لجنة السياسات الحكومية في مجلس الدوما الروسي بتنظيم مؤتمر لأعضاء حزب العمال الكردستاني في عام ١٩٩٧ حول مسألة التعاون بين الشعبين الروسي والكردي. وفي خطوة لاحقة صعدت من حجم التوتر مع تركيا، استضافت روسيا الاتحادية في عام ١٩٩٨ زعيم حزب العمال الكردستاني (عبد الله أوجلان Abdullah Ocalan) الذي رُحِّلَ من سوريا الأمر الذي أدى إلى ازدياد التوتر بين تركيا وروسيا الاتحادية. ومما زاد الأمر سوءاً هو رفض مجلس الدوما الروسي تسليم أوجلان إلى تركيا[٨٧].

وبرغم ذلك رفضت روسيا الاتحادية إعطاء حق اللجوء السياسي لأوجلان الذي تم اعتقاله بعد ذلك في كينيا من قبل تركيا في عام ١٩٩٩. ومنذ ذلك الحين شهدت مواقف تركيا تجاه الحرب في الشيشان تغيراً ملحوظاً باتجاه إرضاء روسيا، خاصة بعد أن بدأت الجماعات الإسلامية بدعم الشيشانيين، الأمر الذي أقلق تركيا من احتمال تصاعد الأصولية الإسلامية في البلاد. وقد أجبرت هذه التطورات تركيا على إعادة النظر في مواقفها تجاه المسألة الشيشانية[٨٨].

٤. التعاون الأمني التركي الروسي بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١

بعد مجيء الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى السلطة عام ٢٠٠٠، دخلت العلاقات التركية–الروسية مرحلة جديدة من التعاون في المجالات كافة، ومنها التعاون في المجال الأمني. وفي هذا السياق وقعت كلا الدولتين اتفاقية للتعاون الأمني والعسكري في آذار ٢٠٠١. وبعد أحداث ١١ أيلول/سبتمبر عام ٢٠٠١، كثفت الدولتان من تعاونهما ووقعتا اتفاقية أخرى للتعاون العسكري في كانون الثاني ٢٠٠٢، وذلك أثناء زيارة رئيس الأركان الروسي أناتولي كفاشنين إلى تركيا. وطبقاً لنصوص هذه الاتفاقية فقد أعلنت الدولتان رغبتهما في تعزيز تعاونهما الأمني ضد ما وصفته الاتفاقية بـ(المنظمات الإرهابية) على أراضيهما[٨٩].

وخلال زيارته لأنقرة في كانون الأول/ ديسمبر ٢٠٠٤، عبر الرئيس الروسي بوتين عن عرفانه بالجميل لتركيا فيما يتعلق بدعمها لروسيا الاتحادية في محاربة الأخيرة لما وصفه بـ"الهجمات الإرهابية" في البلاد. وأعلن الرئيس بوتين ورئيس الوزراء التركي رجب طب أردوغان عزمهما للعمل معاً ليس ضد ما يسمى بـ"الإرهاب" فحسب، ولكن أيضاً لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل وتجارة المخدرات والهجرة غير القانونية وتجارة البشر والجريمة المنظمة[٩٠].

لقد مثلت أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ حالة اختبار حقيقية للشراكات والتحالفات داخل المجموعة الدولية من جهة، وحالة اختبار عملية أيضاً لمستوى التعاون التركي– الروسي في إطار ما يسمى بـ"مكافحة الإرهاب الدولي والإقليمي". وكانت مواقف الدولتين من أحداث ١١ أيلول متقاربة، فقد دان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين ما وصفها بـ"الهجمات الإرهابية" ضد الولايات المتحدة، وأعلن بأن روسيا الاتحادية "متفهمة جداً للمأساة في الولايات المتحدة كونها ضحية للإرهاب نفسه". وأعلن بوتين وقوف بلاده إلى جانب الولايات المتحدة بعد أحداث ١١ أيلول لمحاربة ما وصفه بـ"الإرهاب"[٩١].

أما تركيا، فقد نقل كلاً من الرئيس التركي أحمد نجدت سيزر ورئيس الوزراء التركي بولند أجاويد تعازيهما للرئيس الأمريكي (جورج ووكر بوش George W. Bush ٢٠٠١-٢٠٠٨) وأعلنا بأن "تلك الهجمات تستحق الشجب". وأكد الرئيس سيزر بأن "الشعب التركي يشعر بألم الأمريكيين"[٩٢].

ونظراً لحساسية تركيا الشديدة وروسيا الاتحادية أيضاً تجاه ما تصفانه بـ"الإرهاب"، وتطابق وجهات نظر الدولتين بوصفه "تهديداً محلياً وعالمياً"، فقد شكلت أحداث ١١ أيلول/ سبتمبر دافعاً مهماً لكلا الدولتين ولأول مرة منذ انتهاء الحرب الباردة باتجاه تنسيق جهودهما ضده. وفي هذا السياق، فإنه بعد أحداث ١١ أيلول كان أحد أهم التطورات في العلاقات التركية-الروسية هو التوقيع على "خطة عمل لتطوير التعاون بين روسيا الاتحادية وجمهورية تركيا) في نيويورك في ١٦ تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠٠١[٩٣]. وتضمنت هذه الخطة تنسيق التعاون بين الطرفين في كثير من المسائل منها ترسيخ الاستقرار في منطقة أوراسيا ومسألة "الإرهاب المحلي والدولي" الذي طالما سبب مشاكل بين الدولتين، فأصبح مساحة للتعاون بدلاً من الاختلاف والتوتر بينهما وفقاً لهذه الخطة[٩٤].

كان الرئيس الروسي فلاديمير بوتين مقتنعاً بأن انقسام العالم إلى شمال وجنوب أصبح هو العامل الرئيس للتهديد العالمي الجديد ليس لروسيا الاتحادية فحسب وإنما لأوروبا والولايات المتحدة أيضا، الأمر الذي كان أحد أسباب تغير السياسة الروسية. وفيما يتعلق بالتطورات العالمية الجديدة فإنه سيكون أحد أعظم الأخطاء بالنسبة لأوروبا هو اعتبار وتقويم الوضع في الشيشان في إطار الانفصال العرقي وانتهاك حقوق الإنسان فقط، وهو ما يشكل إساءة فهم لقناعات الرئيس بوتين في هذا الشأن، كما يشير عدد من المراقبين[٩٥].

أما الفهم التركي للوضع الدولي في أعقاب أحداث ١١ أيلول فلم يكن مختلفاً كثيرا عن الفهم الروسي. فحقائق أوراسيا، ومتطلبات الألفية الجديدة، وازدياد التنافس الإقليمي والدولي على مصادر الطاقة في آسيا الوسطى وبحر

قزوين والقوقاز، فضلاً عن احتمالات انتشار وتصاعد ما تصفه تركيا بـ"الإرهاب الإقليمي والدولي"، كل ذلك أجبر تركيا على إيجاد مساحات تعاون حقيقية وشراكة جديدة مع روسيا الاتحادية. وقد حفز تقارب الفهم المشترك لما يسمى بـ"الإرهاب" الدولتين على التعاون من أجل محاربته.

خاتمة واستنتاجات:

حاول هذا البحث تسليط الضوء على البعد الأمني والعسكري في العلاقات التركية–الروسية، وذلك بهدف الوصول إلى فهم أكثر عمقاً لطبيعة هذه العلاقات والمصالح الاستراتيجية التي تستند عليها من جهة، وأهمية البعد الأمني في انتقال هذه العلاقات من مرحلة التوتر والتنافس في عقد التسعينيات من القرن الماضي إلى مرحلة التعاون ثم الشراكة الاستراتيجية بين الدولتين، بعد أحداث ١١ أيلول عام ٢٠٠١ من جهة أخرى، في المجالات الأمنية والعسكرية، ومكافحة الدولتين لما تصفانه بـ"الإرهاب المحلي والدولي". ويمكن الإشارة إلى أبرز الاستنتاجات كما يأتي:

١. هنالك مجالات محدودة للتعاون العسكري بين تركيا وروسيا الاتحادية لا تصل بأية حال إلى حجم التعاون العسكري التركي–الأمريكي، نتج عن هذا التعاون بيع روسيا لأسلحة ومعدات عسكرية متطورة واتفاقيات وتفاهمات كاتفاقهما على التصنيع العسكري المشترك لبعض الأسلحة والذخائر والمعدات، أطرت بلجان مشتركة لتنسيق هذه النشاطات وتطويرها باتجاه الوصول إلى تصدير هذه المنتوجات العسكرية المشتركة إلى دول العالم الثالث مما يعني مردودات اقتصادية للناتج القومي لتركيا على المدى القريب، وتقليل الاعتماد على واردات الأسلحة الأمريكية تدريجيا على المدى البعيد، من شأنه أن يطرح خيارات سياسية وعسكرية استراتيجية لتركيا في حال توتر علاقاتها مع الولايات المتحدة.

٢. لم يشهد عقد التسعينيات من القرن الماضي تعاوناً ملحوظاً بين تركيا وروسيا الاتحادية فيما يتعلق بالحرب على ما يسمى بـ(الإرهاب)، بل على العكس تماماً، حيث دعمت كلاً منهما المجموعات والحركات المسلحة على أراضي كل دولة منهما بوصفها عامل عدم استقرار ضد الدولة الأخرى. وقد عكست هذه السياسة التي انتهجتها الدولتان حالة التوتر في العلاقات الثنائية بينهما خلال تلك المدة. لكن هذه السياسة ما لبثت أن تحولت إلى تعاون بين الطرفين حول مكافحة (الإرهاب) منذ مجيء الرئيس بوتين إلى السلطة في روسيا وانتهاجه سياسة هدفت إلى تحسين العلاقات مع تركيا في المجالات كافة، وهو ما انعكس ايجابيا على تفعيل التعاون بينهما في المجال المشار إليه أعلاه.

الهوامش والمصادر

(١) معمر فيصل خولي، العلاقات التركية–الروسية: من إرث الماضي إلى آفاق المستقبل، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ط١(بيروت،٢٠١٤)، ص٩.

(2) "Turkey´s Political Relations With Russian Federation", Official website of Turkish Foreign Ministry: http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-political-relations-with-russian-federation.en.mfa (تم الوصول الى الرابط في ٢٠١٨/١/١٩)

(3) GÜLŞAH GÜREŞ, Security Dimension of Turkey's Relations with Russia: 2000-2010, A Thesis Submitted to the Graduate School of Social Sciences of Middle East Technical University, January 2011, p.21: http://citeseerx.ist.psu.edu/viewdoc/download?doi=10.1.1.633.7294&rep=rep1&type=pdf (تم الوصول اليه في ٢٠١٨/١/١٩)

(4) Anil Gurtuna, Turkish-Russian Relations in the Post Soviet Era: From Conflict to cooperation, Thesis of Master in International Relations submitted to The Graduate School of Social Sciences, Middle East Technical University, January 2006, p.60: https://etd.lib.metu.edu.tr/upload/12607080/index.pdf (تم الوصول اليه٢٠١٨/١/١٩)

(5) GÜREŞ, Op. cit, p.27.

(6) Asim Oku, "Turkey-Russia Relations Dynamics", Armenian Genocide, 12 May 2005, http://www.armeniandiaspora.com/showthread.php?32750-Turkey-Russia-Relations-Dynamics (تم الوصول اليه في ٢٠١٨/١/١٩)

(7) GÜREŞ, Op. cit, p.27.

(8) Gurtuna, Op. cit, p, p.70.

(9) GÜREŞ, Op. cit, p.27.

(10) Gurtuna, Op. cit, p, p.70.

(11) GÜREŞ, Op. cit, pp.27-28.

(12) *Ibid*, p.38.

(13) *Ibid.*

(14) Robert O. Freedman, "Russia and the Middle East: The Primakov Era", *Middle East Journal of International Affairs*, May 1998, Vo.2, Number 2, p.6.

(15) Robert O.Freedman, "Russian Policy toward the Middle East under Yeltsin and Putin", *Jerusalem Center for Public Affairs,*

Letter and Viewpoints, No.461, 2 September 2001: http://www.jcpa.org/jl/vp461.htm (تم الوصول اليه في ٢٠١٨/١/١٩)

(16) *Ibid.*

(17) *Ibid.*

(18) GÜREŞ, Op. cit, p.40.

(19) Freedman, , "Russian Policy toward the Middle East…", Op. cit.

(20) GÜREŞ, Op. cit, p.40.

(21) *Ibid.*

(22) *Ibid,* p.41.

(23) Bulent Aras, "Turkey and Russian Fedration: An Emerging Multidimensional Partnership", *Today's Zaman,* 14/8/2009, p.2: http://www.gab-bn.com/IMG/pdf/Re9-_Turkey_And_The_Russian_Federation_An_Emerging_Multidimensional_Partnership.pdf (تم الوصول اليه في ٢٠١٨/١/١٩)

(24) Mohammad ARAFAT AND Luqman O. Mahmood Alnuaimy, "THE TURKISH-RUSSIAN RELATIONS IN THE ERA OF AKP", İktisadi ve İdari Bilimler Fakültesi Dergisi, C.XIII, S.II, 2011, pp.107-108.

(25) GÜREŞ, Op. cit, p.48.

(26) "The Foreign Policy Concept of the Russian Federation", 28 June 2000, Official website of Russian Foreign Ministry: http://www.fas.org/nuke/guide/russia/doctrine/econcept.htm. (تم الوصول اليه في ٢٠١٨/١/١٩)

(*) استمد هذا المصطلح تسميته من علم الجغرافية وعلم الاقتصاد وتعنى الجغرافية الاقتصادية بدراسة انواع نشاط الانسان على سطح الارض لانتاج وتوزيع موارد الثروة الاقتصادية واستهلاكها…لمزيد من التفاصيل حول الموضوع ينظر:

- "الجغرافية الاقتصادية"، عبد الحق أدريسي. متاح على الرابط التالي:

http://abdelhakadrissi.weebly.com/1580159415851575160116101577-157516021578158915751583161015 77.html (تم الوصول اليه في ٢٠١٨/٥/٢٩)

(27) GÜREŞ, Op. cit, p.49.

(28) Stephen Blank, "From Kosovo to Kursk: Russian Defense Policy from Yeltsin to Putin", *Korean Journal of Defense Analysis* , Vol. 12, No. 2, Winter 2000, pp. 264-265. http://www.tandfonline.com/doi/abs/10.1080/10163270009463996?journalCode=rkjd20 (تم الوصول اليه في ٢٠١٨/١/٢٠)

(29) GÜREŞ, Op. cit, p.49.

(30) *Ibid.*

(31) *Ibid,* p.50.

(٣٢) "رئيس الوزراء الروسي يصل تركيا في زيارة رسمية"، وكالة الانباء الكويتية (كونا)، ٢٣/١٠/٢٠٠٠:
https://www.kuna.net.kw/ArticlePrintPage.aspx?id=1119694&language=ar (تم الوصول اليه في ٢٠/١/٢٠١٨)

(33)Fatih ÖZBAY, "The Relations between Turkey and Russia in the 2000s", *PERCEPTIONS*, Autumn 2011, Vol.XVI, No.3, p.76: http://sam.gov.tr/wp-content/uploads/2012/02/FatihOzbay.pdf (تم الوصول اليه في ٢٠/١/٢٠١٨)

(34) *Ibid.*

(35) *Ibid.*

(36) GÜREŞ, Op. cit, p.50.

(37) Levon HOVSEPIAN, "TURKEY AND RUSSIA: Military-Technical Cooperation Today and Tomorrow", Central Asia and the Caucasus, Vol.12, Issue 3, 2001, p.40: https://cyberleninka.ru/article/v/turkey-and-russia-military-technical-cooperation-today-and-tomorrow (تم الوصول اليه في ٢٢/١/٢٠١٨)

(38) GÜREŞ, Op. cit, p.51.

(39) *Ibid;* Aktürk, Şener; "Turkish-Russian Relations after the Cold War (1992-2002)", *Turkish Studies*, September 2006, Volume 7, Number 3, p.344: https://ais.ku.edu.tr/course/24953/Akturk%202006%20Turkish-Russian%20Relations%20after%20the%20Cold%20War.pdf (تم الوصول إليه في ٢٢/١/٢٠١٨)

(40) "Turkey´s Political Relations with Russian Federation", Official website of Turkish Foreign Ministry, http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-political-relations-with-russian-federation.en.mfa (تم الوصول إليه في ٢٢/١/٢٠١٨)

(41) Aktürk, Op. cit, p.344.

(٤٢) خولي، المصدر السابق، ص ص٢٢-٢٣.

(22) Robert O. Freedman, "Putin and the Middle East", *Middle East Journal of International Affairs,* June 2002, Vol.6, No. 2, p.11.

(44) "On the meeting of the Russian Defense Minister Sergei Ivanov with Chief of the General Staff of the Armed Forces of Turkey H. Kyvrykoglu", Official website of the Russian Embassy in Turkey: http://www.turkey.mid.ru/hron/8.html (تم الوصول اليه في ٢٠/١/٢٠١٨)

(44) *Turkish Daily News Online*, September 24, 2002:

http://www.turkishdailynews.com.tr/archives.php?id=29472
(تم الوصول اليه في ٢٠١٨/١/٢٠)

(45) Freedman, Op. cit, p.15.
(46) Ria Novosti, The future of Russian-Turkish military-technical cooperation, Global Security, June 26, 2006: http://www.globalsecurity.org/military/library/news/2006/06/mil-060626-rianovosti03.htm
(48) Akturk, op.cit, p.345; "A New Organization is Born," *Turkish Daily News*, April 3, 2001.
(49) Akturk, op.cit, p.345.

(٥٠) خولي، المصدر السابق، ص٢٨.

(٥١) المصدر نفسه، ص٢٩.

(52) GÜREŞ, Op. cit, p.54.
(53) Robert O. Freedman, Russian Policy Toward the Middle East Under Putin: The Impact of 9/11 and The War in Iraq", ALTERNATIVES: Turkish Journal of International Relations, Vol.2, No.2, Summer 2003, p.91: http://dergipark.gov.tr/download/article-file/19417 (تم الوصول إليه في ٢٠١٨/١/٢٦)
(54) *Ibid.*
(55) GÜREŞ, Op. cit, p.54.
(56) ARAFAT & Alnuaimy, Op. cit, p.111.
(57) "Turkey's Political Relations with the Russian Federation", Turkish Foreign Ministry official website: http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-political-relations-with-russian-federation.en.mfa (تم الوصول إليه في ٢٠١٨/١/٢٦)
(58) GÜREŞ, Op. cit, p.54; "The First Visit of Vladimir Putin to Turkey (5-6.12.2004)", *Axisglobe*, 21 August 2005: http://www.axisglobe.com/article.asp?article=332

(٥٩) خولي، المصدر السابق، ص٣٣.

(60) ARAFAT & Alnuaimy, Op. cit, pp.111-112.

(٦١) خولي، المصدر السابق، ص ص٣٣-٣٤.

(62) "Eerdogan's Moscow Visit: Turkey's Return to Russia", *the Journal of Turkish Weekly Online*, 12 January, 2005: http://www.turkishweekly.net/news.php?id=1881
(63) "Turkey's Political Relations with Russian Federation", Official website of Turkish Foreign Ministry:

http://www.mfa.gov.tr/turkey_s-political-relations-with-russian-federation.en.mfa (تم الوصول إليه في ٢٠١٨/١/٢٦)

(64) *Ibid.*

(65) Lale Sari İbrahimoglu, Turkey's military to military ties with Russia growing, *Today's Zaman Online*, June 18, 2007: http://www.todayszaman.com/tz-web/detaylar.do?load=detay&link=114286&bolum=102 (تم الوصول إليه في ٢٠١٨/١/٢٦)

(66) *Ibid.*

(67) Joint Declaration between the Republic of Turkey and the Russian Federation on Progress towards a New Stage in Relations and Further Deepening of Friendship and Multidimentional Partnership, Moscow, 13 February 2009 : http://www.mfa.gov.tr/joint-declaration-between-the-republic-of-turkey-and-the-russian-federation-on-progress-towards-a-new-stage-in-relations-and-further-deepening-of-friendship-and-multidimentional-partnership_-moscow_-13-february-2009.en.mfa (تم الوصول إليه في ٢٠١٨/١/٢٦)

(68) LALE SARIİBRAHİMOĞLU, "Turkish-Russian arms cooperation", Todays Zaman, 25 December, 2008: http://www.todayszaman.com/tz-web/yazarDetay.do?haberno=162234

(69) GÜREŞ, Op. cit, p.58.

(70) James W. Warhola, "Warming of Turkish-Russian Relations: Motives and Implications", Demokratizatsiya, Winter 2006, p.6: http://findarticles.com/p/articles/mi_qa3996/is_200601/ai_n116537297/print

(71) *Ibid.*

(72) Duygu Bazoglu Sezer, "Turkish-Russian Relations: The Challenges of Reconciling Geopolitical Competition with Economic Partnership," Turkish Studies, No. 1, 2000, p.59.

(٧٣) إلى حد كبير، فان مفهوم السياسة الخارجية لروسيا الاتحادية، الذي اعتمده بوتين في حزيران/ يونيو ٢٠٠٠، بعد عدة أشهر من انتخابه للرئاسة، أعطى أولوية لإعادة التأثير الروسي في المناطق السوفيتية السابقة. "احد المجالات ذات الأولوية في السياسة الخارجية الروسية تضمن التزام التعاون الثنائي والمتعدد الأطراف مع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة (كومنولث الدول المستقلة) لمهام الأمن القومي للبلاد. وسيتم التركيز على تطوير علاقات جوار جيدة وشراكة

إستراتيجية مع جميع الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة. نعلق أهمية على بذل جهود مشتركة تجاه تسوية النزاعات في الدول الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، والى تنمية التعاون في المجال العسكري- السياسي وفي مجال الأمن الدولي، ولاسيما في مجال مكافحة الإرهاب الدولي والتطرف". لمزيد من التفاصيل أنظر:

- *"THE FOREIGN POLICY CONCEPT OF THE RUSSIAN FEDERATION"*, Approved by the President of the Russian Federation V. Putin June 28, 2000: http://www.fas.org/nuke/guide/russia/doctrine/econcept.htm

(74) Nasuh Uslu, "The Russian, Caucasian, and Central Asian Aspects of Turkish Foreign Policy in the Post-Cold War Period," *Alternatives*: Turkish Journal of International Relations, Vol. 2, No. 3-4, 2003, pp.168-69.

(75) K. Gajendra Singh, "Putin's visit to Ankara: Bear comes calling on grey wolf", *Turkish Daily News Online*, August 30, 2004: http://www.turkishdailynews.com.tr/archives.php?id=37488
See also: Idil Tuncer, "The security Policies of the Russian Federation: The 'Near Abroad' and Turkey," *Turkish Studies*, Vol.1,No.2, Autumn 2000, pp.95-112.

(76) *Ibid.*

(٧٦) على الرغم من أنه ليس هناك إحصاءات رسمية لحجم الدعم المادي الذي قدم من قبل الشعب التركي للشيشانيين، فقد قدرت بعض المصادر الصحفية ذلك الدعم بحوالي (٢٠) مليون دولار. للتفاصيل أنظر:

- Kamer Kasim, "Turkey's Foreign Policy Toward The Russian Federation", p.12.

(77) "Rusya: Turkiye Cecenistan'a Silah Yolluyor', *Milliyet*, 18 October 1995.

(78) 'Dudayev'in Ziyareti Rusya ile Gerginlik Yaratti', *Cumhuriyet*,14 March 1994.

(79) Emmanuel Karagiannis, Energy and Security in the Caucasus, (London: Routledge Curzon, 2002), p.101; "Caspian Sea Region Contribution to Global Energy Security", Geneva, June 28, 2005: http://www.unece.org/energy/se/pdfs/ensec/press/payvand.pdf

(80) Karagiannis, Op. cit, p.109.

(81) *Ibid.*

(82) *Ibid*, p.102.

(83) *Ibid*, p.103.

(84) Gurtuna, Op. cit., p.70.

(٨٥)تقوم الاستراتيجية العسكرية الروسية الحديثة على مبدأ (الحدود المتاخمة) الذي يعني بأن التحدي الرئيس لروسيا الاتحادية يتأتى من احتمال اندلاع حروب محلية أو إقليمية على مقربة من حدودها، رغم تراجع التهديد باحتمال نشوب حروب نووية أو تقليدية عالمية. وطبقاً لذلك أعلنت روسيا الاتحادية بأن (حدودها المتاخمة) تشمل القوقاز وآسيا الوسطى بوصفها مناطق حيوية للمصالح الاستراتيجية الروسية. للتفاصيل أنظر:

- Gurtuna, Op. cit., p.70.

(86) Gurtuna, Op. cit., p.71.

(87) *Ibid.*

(88) Fiona Hill, "Seismic Shifts in Eurasia: The Changing Relationship between Turkey and Russian and Its Implications for the South Caucasus", *Southeast European and Black Sea Studies*, Vol.3, No.3, September 2003, p.61.

(89) Gurtuna, Op. cit., p.72.

(90) Fotios Moustakis and Ella Ackerman, "September 11: A Dynamic for Russio-Turkish Cooperation or Conflict", *Central Asian Survey*, Vol.21, No.4, 2002, p.423.

(91) Embassy of Republic of Turkey in Washington D.C, September 2001:

http://www.turkishembassy.org/pressreleases/sepy11.htm

(٩٢) لم توقع خطة العمل هذه نتيجة لأحداث ١١ أيلول، فقد تم التخطيط لها قبل تلك الأحداث في الولايات المتحدة. ومنذ توقيع هذه الخطة تعزز التعاون بين الدولتين فيما يتعلق بمكافحة "الإرهاب".

(93) Gurtuna, Op. cit., p.75.

(94) Dimitri Trenin, " Southern Watch: Russia's Policy in Central Asia", *Journal of International Affairs*, Spring 2003, Vol.56, No.2, p.123.